

Distr.: General
6 December 2000
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

الخصوص من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما قرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في الكونغو حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٤ - ويتضمن هذا التقرير موجزا للأحداث التي وقعت منذ آخر تقرير، وتحليلا للمدى الذي ذهبت إليه الأطراف بالفعل في استفادتها من الشهرين الماضيين لتهيئة الظروف المناسبة لنشر البعثة، والتوصيات بشأن مستقبل البعثة بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

ثانيا - التطورات السياسية

٥ - حدث نشاط دبلوماسي رفيع المستوى بشكل كبير منذ تقديم آخر تقرير لي، مما يشير إلى استعداد قادة المناطق دون الإقليمية للتوصل إلى سبل للمضي قدما بعملية السلام. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى الاجتماعات التي عقدها الرئيس إمبيكي والرئيس شيسانو في مابوتو في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، والاجتماعات الوزارية ذات الصلة المعقودة في بريتوريا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ومؤتمر قمة كينشاسا المعقود في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر؛ ومؤتمر قمة طرابلس المعقود في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. كما عقدت اجتماعات أيضا بين قائد

١ - طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام في قراره ١٢٩١ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠ و ١٣١٦ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٠، أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار (S/1999/815، المرفق)، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٢ - وأوصى الأمين العام في تقريره الرابع المقدم إلى مجلس الأمن، والمؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (S/2000/888) بتمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة شهرين. وكان الغرض من هذه التوصية أن تكون بمثابة إشارة على تصميم الأمم المتحدة على مواصلة الالتزام بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تكون في نفس الوقت بمثابة إشارة إلى جميع الأطراف بضرورة الاستفادة من هذين الشهرين للتدليل بصورة قاطعة على رغبتها في المضي قدما بعملية السلام وتهيئة الظروف اللازمة لمرحلة النشر الثانية للبعثة.

٣ - وقد أكد مجلس الأمن من جديد بقراره ١٣٢٣ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، استعدادة لتقديم المساعدة في عملية السلام، وعلى وجه



حركة تحرير الكونغو السيد جان - بيير بيمبا، ووزير الخارجية الأنغولي، وتمت زيارات قام بها الرئيس كاييلا إلى لواندا، وهراري، وويندهوك.

٦ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، كتبت إلى الرئيس كاييلا موضحا له موقف الأمم المتحدة فيما يتعلق بمركز عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأكدت أن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار يشكل أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي أذنت بوجود البعثة وأنشطتها، وأعربت عن الأمل في أن تشارك جميع الأطراف في ترجمة روح الاتفاق إلى عمل. وأعربت عن قلقي إزاء عدد من انتهاكات وقف إطلاق النار وأكدت ضرورة رفع القيود التي تعوق عمليات البعثة. كما أعربت عن الأمل في أن يتيح تمديد ولاية البعثة لمدة شهرين الفرصة للأطراف من أجل تهيئة الظروف اللازمة لمرحلة النشر الثانية للبعثة والمضي قدما بعملية السلام.

٧ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر دعا الرئيس أنجوما الرئيس دوس سانتوس والرئيس كاييلا والرئيس موغايي إلى ويندهوك لمناقشة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ختام المناقشات أشار الرئيس أنجوما إلى أن الرئيس كاييلا مستعد للسماح بنشر قوات الأمم المتحدة في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة دون قيود.

٨ - وعقد الرئيسي إمبيكي اجتماع قمة مصغر وتولى رئاسته، في مابوتو في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وحضر المؤتمر رؤساء دول جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق وناميبيا ورواندا وأوغندا وزمبابوي. واتفق القادة على أن تبدأ جميع القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فض الاشتباك على الفور والانسحاب إلى المواقع المحددة في خطة كمبالا لفض الاشتباك المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وتعهدت أوغندا ورواندا بتحريك قواتهما إلى ما

هو أكثر من الـ ١٥ كيلومترا المنصوص عليها في خطة فض الاشتباك. ووافقت الأطراف الأخرى على أنه عندما تتحقق البعثة من عملية فض الاشتباك الإضافية هذه، فإنها ستقابل ذلك بالمثل. وطلب مؤتمر القمة إنشاء لجنة تتألف من وزراء الدفاع لدراسة مواضيع انسحاب رواندا ونزع أسلحة الجماعات المسلحة، ووافق على أن يعقد مرة أخرى بغرض استعراض التقدم المحرز.

٩ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، استقبل الرئيس كاييلا ممثلي الخاص كامل مرجان، وأكد أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تود تسهيل نشر قوات الأمم المتحدة. وتم الاتفاق على أن يرافق مسؤولون من وزارة الدفاع ضباط البعثة لاستعراض مواقع النشر المحتملة في مبانداكا وكانغا. وأعرب الرئيس كاييلا عن تأييده لخطة كمبالا لفض الاشتباك، والقرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة المصغر في مابوتو. ورحب ممثلي الخاص بما عُرض من تعاون، واسترعى اهتمام الرئيس إلى قائمة بالتدابير العملية اللازمة لتيسير مرحلة النشر الثانية للبعثة، التي قدمتها إدارة عملية حفظ السلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة إلى وزير الشؤون الخارجية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ١١ أيلول/سبتمبر.

١٠ - واستضافت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤتمر القمة المصغر لبلدان وسط أفريقيا في كينشاسا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وحضر المؤتمر الرئيس بونغو والرئيس دوس سانتوس، والرئيس كاييلا، والرئيس ساسو انغويسو، ورئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس وزراء جمهورية غينيا الاستوائية. وطالب المشتركون في بلاغ بالتزام أقوى من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بتسوية الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشادوا بالمبادرة التي اتخذها مؤتمر القمة المصغر في مابوتو لإجراء محادثات مباشرة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا

المستصوب إجراء تحسينات أو تعديلات وليس بالضرورة إعادة التفاوض.

١٣ - كذلك اجتمع وزراء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مع رئيس مجلس الأمن للإعراب له عن اقتناعهم بأن مشاركة المجلس في البحث عن حل للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي أن تستمر. وقد أعربوا عن رأي مفاده أن موقف المجلس يتسم بالحذر المفرط حيث أنه يتوقع معايير ليست مطلوبة في مناطق أخرى. إضافة إلى ذلك، فقد طلبوا إلى المجلس أن ينفذ جميع قراراته ذات الصلة، خاصة القرار ١٢٣٤ (١٩٩٩) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ والقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

١٤ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر طرحت مبادرة سلام ثلاثة أعلنها الرئيس القذافي الذي استضاف مؤتمر قمة مصغرا في طرابلس لتناول الحالة في منطقة البحيرات الكبرى وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية خاصة. وحضر مؤتمر القمة كل من الرئيس كاغامي، والرئيس كوناري، والرئيس موغايي، والرئيس موسفيبي، وممثلون عن أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وناميبيا، وجنوب أفريقيا. واتفق المؤتمر على النشر الفوري لقوة أفريقية محايدة لضمان أمن حدود رواندا وأوغندا، على أن تجري القوة تقييما لحجم المجموعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف نزع سلاحها وتفكيكها وإعادة توطينها. وفي رسالة موجهة إلى ومؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اقترح الرئيس القذافي أن تشارك نيجيريا ومصر وجنوب أفريقيا والجمهورية العربية الليبية في القوة المحايدة وأن تتولى الأمم المتحدة قيادة تلك القوات وتمويلها والإشراف عليها.

١٥ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع رؤساء دول جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وزمبابوي وموزامبيق ومثلا ناميبيا وأنغولا في مابوتو

وأوغندا. ومع أن البلاغ تضمن تأييدا لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بوصفه أساسا مهما للسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية فإنه طالب بتنقيحه واقترح نشر قوات عازلة محايدة على طول الحدود المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وبوروندي. وأنشئت لجنة وزارية مخصصة برئاسة الرئيس بونغو لمتابعة قرارات مؤتمر القمة.

١١ - وقد سافر ممثلي الخاص إلى توغو في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر للاجتماع بالرئيس إيداما، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية. وانضبت مناقشتها بصورة رئيسية على المضاعب التي تواجهها البعثة العسكرية المشتركة وعملية الحوار بين الكونغوليين. وسلم رئيس منظمة الوحدة الأفريقية بالحاجة إلى تحسين التنسيق بين مختلف المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى تنشيط عملية السلام وكشف النقاب عن أن أطرافا كونغولية أجرت اتصالات معه. وقال إنه استكشف سبل المساعدة على إقامة اتصالات وحوار بين الرئيس كاييلا والحركات المتمردة.

١٢ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر اجتمعت مع سفيراء بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذين أعربوا عن خيبة أملهم لعدم تحقيق تقدم في عمليات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية كما أعربوا عن قلقهم من أن يؤدي هذا إلى إنهاء بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد اعتبروا أن العواقب مشؤومة بالنسبة للقارة الأفريقية إذا انسحبت البعثة. وقد ارتأى السفراء أنه مع التسليم بضرورة قيام الأطراف بتجديد الالتزام بتنفيذ اتفاق لوساكا، فمن الضروري المشاركة بصورة مباشرة أكبر في جهود السلام، واقترحوا أن أقوم بزيارة إلى المنطقة. وردا على سؤالي عما إذا كان من المستصوب الإصرار على تنقيح الاتفاق، ذكر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن من

التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في ذلك الحين، اتسم بالتشكك في نوايا الرئيس كابيلا.

١٨ - وفي اجتماع مع ممثلي الخاص أعرب السيد بيمبا عن الرأي بأن الحل الوحيد الممكن للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يكمن في تطبيق اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وأكد السيد بيمبا رغبته في إيجاد حل سياسي للأزمة وأكد أن حركة تحرير الكونغو ستقبل أي قرار يتم التوصل إليه بطريقة ديمقراطية. كذلك أكد قادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية لممثلي الخاص احترامهم لاتفاق لوساكا وخطة كيمبالا لفض الاشتباك.

١٩ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، شهد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية تغيراً في القيادة حينما أعلن السيد إيلونغا استقالته هو ومعه نائبان للرئيس من مناصبهم. ورغم ورود أنباء عن خلافات فيما بين القادة، فقد أكد المتحدث باسم التجمع أن أفكار الحركة تظل كما هي. والرئيس الجديد للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية هو أدولف أونوسومبا، وهو الرئيس الرابع منذ تشكيل الحركة في عام ١٩٩٨.

٢٠ - كذلك وقع صراع داخلي على القيادة في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (حركة التحرير) بين مؤيدي أرنست وامبا ديا وامبا ونائبه، مبوسا نيامويسى. وأدت مواجهة عنيفة في بونيا إلى تدخل مسؤولين أوغنديين ورحيل كل من السيد وامبا والسيد نيامويسى إلى كيمبالا في محاولة لإيجاد حل للتراع.

الحوار بين الكونغوليين

٢١ - أكدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في العديد من المناسبات رفضها للسير كيتوميلي ماسيري، المُيسر المحايد للحوار بين الكونغوليين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كررت الحكومة الإعراب عن موقفها كتابة، وفي

لمناقشة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك حضر الاجتماع ممثلي الخاص والقائد العام لقوات البعثة موتاناغا ديالو. واتفق المشاركون على إعادة تأكيد خطة ٨ نيسان/أبريل في كيمبالا لفض الاشتباك؛ وأكدوا دور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في رصد فض الاشتباك بين القوات؛ وأكدوا أن المسؤولية تقع على عاتق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في حل الصعوبات المتبقية التي تعيق نشر البعثة في حينه. وأكدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن رحلات البعثة ينبغي أن تتم عبر كينشاسا. ووافقت من حيث المبدأ على نشر القوات المسلحة التابعة للأمم المتحدة في مطار كينشاسا ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريحها وسحب القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٦ - وفي اجتماع اللجنة السياسية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أيدت اللجنة المنشأة بموجب اتفاق لوساكا خطة فض الاشتباك وحددت يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر موعداً لاجتماع لقادة الأركان العسكريين في الدول الأطراف للموافقة على الوثائق المتعلقة بالخطة الفرعية. وحضر قائد قوات البعثة الاجتماع.

الحركات المتمردة الكونغولية

١٧ - لم توجه الدعوة للحركات المتمردة لحضور أي من مؤتمرات القمة المذكورة أعلاه. وعقب مؤتمر القمة المصغر الذي عقد في مابوتو في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، ورد عن السيد جان - بيير بيمبا، رئيس حركة تحرير الكونغو، قوله إنه، بما أنه لم يدع إلى مؤتمر القمة، فإنه لا علاقة له بالاتفاقات التي تم التوصل إليها فيه. وورد أيضاً أنه عقب مؤتمر القمة نفسه، أن رد فعل السيد إميل إيلونغا، رئيس

حسب نص اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وللسير كيتوميلي ماسيري بوصفه الميسر المحايد. ورفض كل من حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية النهج التي اتبعتها الحكومة للشروع في مفاوضات سياسية بوساطة لجان منبثقة عن الجمعية التأسيسية.

التطورات العسكرية

٢٥ - حدث النشاط العسكري الرئيسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير في المقاطعة الاستوائية، وفي كاتانغا، وفي شرق البلد. ويشمل هذا النشاط غارات قصف جوي ضد جيمينا وموبا وغيرها من المواقع الخاضعة لسيطرة المتمردين الأمر الذي تسبب في سقوط ضحايا من المدنيين. وقد ظلت الحالة هادئة بوجه عام في كينشاسا. ورغم أن القتال قد خفت حدته، فيما يبدو، في معظم أنحاء البلد، في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، فقد وردت معلومات أثناء إنجاز هذا التقرير عن وقوع هجمات بالقنابل في كالمي في الأيام القليلة الأولى من كانون الأول/ديسمبر. كما تفيد التقارير بوقوع قتال عنيف في المناطق المحيطة ببيروتو أدى، كما ذكر ناطق باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إلى فرار حوالي ٦٠.٠٠٠ شخص عبر الحدود إلى زامبيا.

انتهكات وقف إطلاق النار

٢٦ - في المقاطعة الاستوائية الشمالية، أدى الخطر المتوقع الذي تمثله قوات حركة تحرير الكونغو على مبانداكا إلى قيام القوات المسلحة الكونغولية وحلفائها من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتعزيز وحدات خط المواجهة على طول محوري نهر أوبانغي ونهر الكونغو. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ الجنرال تشينغومي، قائد قوة العمل المتحالفة، قائد قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأن أمرا قد صدر عن رئيس جمهورية

بيانات عامة، وخلال مناقشات مع ممثلي الخاص. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية رئيس مجلس الأمن بأن رفض السير كيتوميلي ماسيري أمر لا رجعة عنه، بيد أن حكومته على استعداد للتعجيل بتعيين ميسر جديد.

٢٢ - ورغم موقف حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بذل الميسر المحايد جهودا متكررة لإنعاش عملية الحوار. ويؤكد السير كيتوميلي ماسيري بشكل مستمر أنه يعتزم الاستمرار بوصفه الميسر المحايد نظرا لأن طرفا واحدا فقط في اتفاق لوساكا يعترض عليه. وفي بيان صادر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن وزير الإعلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن الحكومة قد تتخذ إجراء ضد السير كيتوميلي إن هو استمر يدعو إلى عقد الحوار بين الكونغوليين رغم أنه رفض بوصفه ميسرا.

٢٣ - وفي اجتماعي مع ممثلي الخاص في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أوضح وزير الإعلام مقترحات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للحوار بين الكونغوليين. وأكد الوزير أن الحكومة تسلم بضرورة عقد مفاوضات سياسية فيما بين الأحزاب الكونغولية لإيجاد حل للصراع. وفي رأي الحكومة، لا ترمي هذه المفاوضات إلى وضع ترتيبات انتقالية لاقتسام السلطة بل إلى الاتفاق على دستور جديد ولجنة انتخابية. وتؤيد الحكومة إنشاء لجان مشتركة، تكون بتمثيل متساو من الجمعية التأسيسية وأحزاب المعارضة، لإحراز تقدم في الوضع. ويمكن أن يحدد الإطار الزمني للانتخابات بعد شهر قليلة من الاتفاق على دستور، بيد أن انسحاب جميع القوات الأجنبية غير المرغوب فيها سيمثل شرطا مسبقا لإنجاز العملية السياسية المطلوبة.

٢٤ - وعلى النقيض من الحكومة، واصلت الحركات المتمردة الإعراب عن تأييدها للحوار بين الكونغوليين،

القتلى في صفوف القوات المسلحة الكونغولية وعدد من الإصابات قبل أن تتمكنت قوات الكونغو من تأمين جميع الجزر على نهر أوبانغي حتى لونغو.

٢٩ - وتلقت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقارير من ضباط الاتصال في القوات المسلحة الكونغولية في مبانداكا تفيد بأن قوات جمهورية الكونغو قصفت المواقع الدفاعية للقوات المسلحة الكونغولية مقابل بوبورو في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. ويجوز أن تُفسّر الإجراءات العسكرية التي اتخذها الكونغو بالقرب من بوبورو على أنها عمليات تهدف إلى دعم حركة تحرير الكونغو مما جعل الكونغو تخشى من أن تصبح متورطة في نزاع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وليست هناك تقارير تفيد عن وقوع أي أحداث منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر. ووافق الرئيس نغيسو وممثلي الخاص على أن بعثة الأمم المتحدة يمكن أن تستفيد من إنشاء مكتب اتصال لها في برازافيل.

٣٠ - ووفقا لادعاءات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحكومة رواندا، شنت القوات المسلحة الكونغولية هجوما رئيسيا في الجزء الشمالي الشرقي من مقاطعة كاتانغا في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وقيل إن القوات المسلحة الكونغولية كانت تتلقى الدعم من المجموعات المسلحة، بما في ذلك قوات الحكومة الرواندية (القوات الرواندية المسلحة السابقة) وميليشيا إنترهاموي، ومتمردى قوات الدفاع عن الديمقراطية في بوروندي، والميليشيا المحلية ماي - ماي، فضلا عن القوات الزمبابوية والناميبية. ويزعم أن هذه القوات استولت على عدد من مواقع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، بما في ذلك مدينة بيبا في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وشنت هجوما على ميناء موبا على بحيرة تنغانيقا. ويزعم أن الحكومة والقوات المتحالفة معها استخدمت مدفعية طويلة المدى، ودبابات، وطائرات، وزوارق حربية. ويرد موقف حكومة رواندا في

الكونغو الديمقراطية بوقف العمليات الهجومية في منطقة الاستوائية وأن هذا الأمر ينفذ بصرامة. والاستثناء الوحيد كان في منطقة نهر الكونغو، حيث تشعر القوات المسلحة الكونغولية وحلفاؤها بالقلق إزاء احتلال حركة تحرير الكونغو لإيماتي ونغاندا باريس وحيث كان القتال مستمرا حتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٧ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع قائد القوة مع الجنرال تشينغومي لإطلاعه على مناقشات جرت في وقت سابق بين ممثلي الخاص ورئيس حركة تحرير الكونغو. ووافق الجنرال تشينغومي على أنه، إذا لم تقم قوات حركة تحرير الكونغو بأية تحركات للأمام، فإن القوات المسلحة الكونغولية وحلفاؤها لن يبدأوا أي أعمال عسكرية أخرى. وقد وضعت القوات الجوية التابعة للقوات المسلحة الكونغولية تحت قيادته التنفيذية وستقتصر الهجمات الجوية في المستقبل على الهجمات الضرورية لدعم القوات الأرضية. وبعد إبلاغ السيد بيمبا بالتفاهم المقترح، أكد لممثلي الخاص أن قواته لن تتقدم من مواقعها الحالية أو تشن هجمات جديدة. ومنذ ذلك الحين ظلت الحالة مستقرة بوجه عام في المنطقة الاستوائية.

٢٨ - لا يزال القلق يساور الحكومات المجاورة لجمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى لأن القتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا سيما في مناطق الحدود المباشرة قد أثر على بلدانها. واستمرت بصفة خاصة أعداد كبيرة من اللاجئين في الدخول إلى البلدين وتعطلت الملاحة الحيوية على نهر أوبانغي مما سبب خسائر اقتصادية كبيرة. وأدت العقبات التي اعترضت الشحن الذي تقوم به الكونغو ودخول القوات المسلحة الكونغولية الجزر على نهر الكونغو وأوبانغي إلى جعل الكونغو تنشر قواتها لتأمين حدودها. وبدأت عمليات خفر سواحل الكونغو في ٦ تشرين الأول/أكتوبر وأفيد بأنها أدت إلى وقوع عدد من

الكونغولي من أجل الديمقراطية أن هؤلاء أعضاء في المجموعات المسلحة، وطلب التجمع من السلطات الزامبية نزع سلاح هؤلاء وتحديد هويتهم وفقا للمادة الثالثة من اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وأعلن وزير الدفاع الزامبي أن بلده لن يسمح للجنود الأجانب بالدخول إلى أراضي زامبيا وهم مسلحون، وستقوم السلطات الزامبية بمرافقة هؤلاء الذين يرفضون التخلي عن وضعهم العسكري إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٤ - ولا تزال الحالة الأمنية في الأجزاء الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية متقلبة للغاية. واشتكى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية من أن المجموعات المسلحة المؤيدة للحكومة لا تزال تشن هجمات كثيرة في منطقة مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وعلى الرغم من أن المجموعات المسلحة المسؤولة عن هذه الهجمات لم توقع على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، هناك تقارير متواصلة تفيد بأنها تتلقى الأسلحة والتدريب من أحد الأطراف. ووقع أشد القتال خطورة في سلامبيلا، في جنوب كيفو. وأفاد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أن قوة كبيرة من ماي - ماي، وإنتراهماوي والقوات المسلحة الكونغولية شنت هجوما على مواقع التجمع في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ونجحت في الاستيلاء على المدينة بعد ثلاثة أيام. وفيما بعد، أبلغ مراقبو بعثة الأمم المتحدة أن قوة تابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية المشككة من كتيبتين شنت هجوما مضادا لإعادة الاستيلاء على المنطقة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٥ - وفي تقرير تم توزيعه على المشاركين وعليّ قبل مؤتمر قمة مابوتو الثاني، لخص الرئيس مبيكي الإجراءات وناقش المسائل المتصلة بنشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعقبات التي واجهتها. وأشار أيضا الرئيس مبيكي في تقريره إلى الشكاوى التي قدمها الرئيس شيلوبا

الرسالة المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة (S/2000/1045).

٣١ - وسافر المراقبون العسكريون التابعون لبعثة الأمم المتحدة إلى موبا، وتلقوا تقارير من شهود عيان عن قصف المدينة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر قامت به طائرة أنتونوف ٢٦ رافقتها ثلاث طائرات من طراز ميغ. وقد أبلغ عن إلقاء ١٥ قنبلة أدت إلى وفاة ١٤ مدنيا وإصابة كثيرين آخرين بجراح. ولم تنفجر ست قنابل استطاع مراقبو بعثة الأمم المتحدة أن يروا بعضا منها.

٣٢ - ونفى قائد فرقة العمل المتحالفة لبعثة الأمم المتحدة أن أيًا من القوات الناميبية أو الزمبابوية اشتركت في القتال في مقاطعة كاتانغا. وفيما بعد، كتب الممثلان الدائمان لناميبيا وزمبابوي لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن رسالة رفضا فيها ادعاءات تورط بلديهما (S/2000/1074 و S/2000/1076). ونفت جمهورية الكونغو الديمقراطية من طرفها أيضا أي تورط وأبلغ الرئيس كاييلا ممثلي الخاص أن القتال في كاتانغا بدأ بين القوات الرواندية والكونغوليين الذين يحاربون مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية مما أدى إلى وقوع خلاف كبير بينهما؛ وفيما بعد، قامت بعض المجموعات من ماي - ماي بدعم عناصر في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية.

٣٣ - وادعى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر أن قوته استردت بيبا. وفي الأسابيع التي تلت هذا العمل، عبر حوالي ١٠٠٠ مدني إلى شمال زامبيا. وساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نقل اللاجئين المسجلين إلى كالا التي تأوي أصلا أكثر من ٢٣٠٠ لاجئ كونغولي. وعبر أيضا أكثر من ٥٠٠ جندي من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى زامبيا. وادعى التجمع

غير أن العناصر العسكرية من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ظلت في المدينة بينما أصر زعماء التجمع على أن الوضع الأمني لا يسمح لهم بسحب قواتهم قبل وصول قوات الأمم المتحدة. ومنذ تموز/يوليه، كانت المنطقة المحيطة بكيسنغاني مقسمة في الواقع إلى أربعة أقسام: يحتل التجمع الكونغولي مركز المدينة والجنوب والغرب؛ وحركة تحرير الكونغو وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية تحتل الشمال الغربي والشمال؛ وتحتل قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وحدها الشرق. وهناك اتفاق عام حول هذا التوزيع باستثناء وقوع بعض الاشتباكات المنعزلة بين التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحركة التحرير الكونغولية في الشمال الغربي والشمال. وتساهم جميع الأطراف في التوازن العام ويبدو أنها لا ترغب في الاشتراك في أي شيء آخر سوى تأمين وضعها.

٣٩ - وعملا بالفقرة ١٤ من قرار المجلس ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، أرسلت بعثة تقييمية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١٣ إلى ٢٣ آب/أغسطس لتقييم الخسائر في الأرواح والأضرار بالمتلكات التي عانى منها السكان المدنيون في كيسنغاني نتيجة للقتال الذي وقع بين القوات الرواندية والأوغندية في الفترة بين ٥ و ١١ حزيران/يونيه. وترأس البعثة مدير شعبة الاستجابة في حالات الطوارئ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتشكلت من موظفين من مختلف إدارات الأمم المتحدة وصاحبها موظفون من وكالات الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في كينشاسا. وقام أيضا بمساعدة الفريق موظفون من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن مكتب منسق الشؤون الإنسانية، ومن المنظمات غير الحكومية التي يوجد مقرها في كيسنغاني. وصدر تقرير التقييم الذي أكمله الفريق في الوثيقة S/2000/1153.

فيما يتصل بنشر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لخمسة زوارق هجوم عسكرية في بحيرة تنغانيقا. وأبلغ الرئيس شيلوبا الرئيس مبيكي أن هذه الزوارق جاءت من زامبيا بحجة أنها زوارق صيد. وتم استخدام هذه الزوارق لنقل أفراد مدججين بالسلاح من قوات الدفاع عن الديمقراطية البورونديين وإنتراهماوي/القوات المسلحة الرواندية السابقة ورست في جمهورية تنزانيا المتحدة، مما أثار الخوف من أن هذا يمكن أن يؤدي إلى تعريض عملية السلام البوروندية إلى خطر شديد.

٣٦ - وتعتزم البعثة إيفاد فريق للمراقبين العسكريين إلى كاليمي، على بحيرة تنجانيقا، للتحقيق في التقارير التي تفيد بأن المدينة قد قصفت في ١ كانون الأول/ديسمبر، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وجرح ١٨ شخصا، معظمهم من التلاميذ. وتورد التقارير التي وردت من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية من مصادر إنسانية أن طائرات من طراز أنتينوف تصحبها طائرات ميغ قامت بمهاجمة كاليمي في صبيحة ١ كانون الأول/ديسمبر. وسيتم إيفاد فريق البعثة عندما يسمح توافر الطائرات والوقود بذلك.

٣٧ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، تلقت الأمانة العامة تقارير تفيد بوقوع قتال عنيف في المناطق المحيطة بيوتو، على بحيرة مويرو، نجم، فيما يبدو، عن هجوم قام به التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وقوات الجيش الوطني الرواندي على المدينة. وأورد بيان صدر ذلك اليوم عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فر حوالي ٦٠٠٠٠ شخص عبر الحدود إلى زامبيا بسبب القتال.

كيسنغاني

٣٨ - وامتتالا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ استمرت رواندا وأوغندا في وضع قواتهما على بعد حوالي ١٠٠ كيلومتر من مركز كيسنغاني.

انسحاب القوات الأجنبية

الإقليمية في كاباندا. وحالت كذلك قلة الموارد دون إرسال لجنة عسكرية مشتركة إقليمية إلى كيسنغاني.

٤٣ - ظلت اللجنة العسكرية المشتركة تعمل بدون رئيس متفرغ لها لمدة تسعة أشهر، واضطر الجنرال كازيمبيبا من زامبيا الذي يعمل بصورة متفرغة في القوات العسكرية في بلده إلى القيام بمهام الرئيس. واتفق المشاركون في مؤتمر القمة المصغر المعقود في مابوتو المنعقد في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى توجيه طلب على سبيل الاستعجال إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية للمساعدة على إيجاد ضابط عسكري له خبرة يكون من أبناء المنطقة لكي يعين رئيسا.

٤٤ - وفي أعقاب طلب موجه من الرئيس بالإناية، ساعدت بعثة الأمم المتحدة في عملية سحب ٢٩ من المراقبين المحليين التابعين لمنظمة الوحدة الأفريقية المنتدبين إلى اللجنة العسكرية المشتركة الإقليمية. غير أن الضائقة المالية التي تعاني منها اللجنة العسكرية المشتركة لم تسمح بإيجاد من يحل محل المراقبين التابعين لمنظمة الوحدة الأفريقية الذين عادوا إلى وطنهم.

٤٥ - ونظرت اللجنة العسكرية المشتركة في جلستها العامة المعقودة في لوساكا يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في الخطط المفصلة لفض الاشتباك في أربعة مناطق على الجبهة: كابالو، وكابيندا، وإكيلا، والطريق بين كانانغا - كيندا. غير أنه استحال على اللجنة العسكرية المشتركة من اعتماد الخطط بسبب عدم وجود وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٦ - ويشكل الاجتماع الذي عقدته اللجنة السياسية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر الفقرة ١٦ أعلاه) والاجتماع اللاحق لرؤساء أركان الحرب المقرر عقده في ٥ كانون الأول/ديسمبر يمثلان استثناءا مرحبا به للنشاط من جانب هذه الهيئة الهامة لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وإن نقل

٤٠ - في أعقاب مؤتمر القمة المصغر المعقود في مابوتو في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع وزراء دفاع جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وأوغندا، وزمبابوي في بريتوريا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر للنظر في الاقتراحات المقدمة لانسحاب القوات الرواندية والأوغندية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق مع المشاركين الذين اختلفوا على الترتيب المتبع في عملية نزع سلاح المجموعات المسلحة غير الموقعة على الاتفاق وطريقتها، بما في ذلك مقاتلو انتراهموي الروانديين.

٤١ - واجتمع مرة أخرى وزراء الدفاع في بريتوريا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وناقش الاجتماع، الذي دعي إليه قائد قوات الأمم المتحدة خطتي الانسحاب التي قدمتها جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. غير أن الخطتين افترضتا انتشار قوة تابعة للأمم المتحدة على حدود رواندا، وستكون مسؤوليتها نزع سلاح المجموعات المسلحة. وأوضح الجنرال ديالو أنه ليس لبعثة الأمم المتحدة ولاية لأداء هذه المهمة.

ثالثا - التعاون مع اللجنة العسكرية المشتركة

٤٢ - واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاونها الوثيق مع اللجنة العسكرية المشتركة واحتفظت بفريق من ضباط الاتصال في لوساكا لهذا الغرض. وساعدت البعثة في نشر اللجان العسكرية المشتركة الإقليمية وتقديم الدعم السوقي لها في بويندي (مقاطعة الاستوائية)، وكابيندا (مقاطعة كاساي الشرقية) وكابالو (مقاطعة كاتانغا) وليسالا (مقاطعة خط الاستواء). ويتخذ ضباط الاتصال الحاليون للبعثة مواقع مشتركة مع كل لجنة من اللجان العسكرية المشتركة الإقليمية. بيد أن ممثلي رواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو لم يوفدوا بعد إلى اللجنة العسكرية المشتركة

لقاعدة لوجستية للبعثة. وقد قامت البعثة بالتحقيق في الحادث الذي قتل فيه تسعة من مقاتلي انتراهموي عند قيامهم بمهاجمة قرية مونينجوي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث أدى ذلك إلى مقتل تسعة مدنيين وتشريد السكان. والرحلات الجوية التي تقوم بها البعثة معرضة أيضا للخطر؛ ففي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت نيران من أراضي جمهورية الكونغو على طائرة مروحية كانت تقترب من ميناء بانغوي وأصيبت بأضرار طفيفة. ولم يصب أي من ركاب الطائرة أو طاقمها بجروح. وقد اتصل السيد بيمبا، زعيم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، بعد ذلك بممثلي الخاص ليعتذر له، وأبلغه بأنه تم تأديب جنود التجمع الذين اعترفوا بإطلاق النار على الطائرة المروحية.

٥٠ - وفي كينشاسا، انخفضت حدة الحملة الدعائية المشبوبة التي قامت بها بعض وسائط الإعلام الموالية للحكومة ضد البعثة وذلك في أعقاب الرسالة المؤرخة ١٦ آب/أغسطس التي وجهها وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام، إلى وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية يمتح فيها على هذه الحملة ويطلب منه ضبط النفس، وتدخّل مبعوثي الخاص والممثل الخاص لدى الرئيس كيبلا. ويمكن أيضا أن يعزى موقف السلطات ووسائط الإعلام إزاء البعثة في الوقت الحاضر، والذي يتسم بطابع إيجابي أكبر، إلى الإحاطة الصحفية الأسبوعية التي يجريها قسم الإعلام التابع للبعثة وإلى نشرة أسبوعية يصدرها هذا القسم عن أنشطة البعثة.

التعاون مع الأطراف

٥١ - لا يزال يتعين على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تستعيز عن نظام الإخطار/الموافقة فيما يتعلق بالرحلات الجوية على أساس كل حالة على حدة، بنظام للإخطار المسبق للرحلات في مجموعات، وهو ترتيب يعد

اللجنة العسكرية المشتركة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن أن يساعد على إعادة تنشيط هذه الهيئة أيضا.

رابعا - حالة انتشار البعثة

الانتشار الحالي

٤٧ - كان لدى البعثة، في ١ كانون الأول/ديسمبر، ما مجموعه ٢٢٤ من ضباط الاتصال والمراقبين العسكريين. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى كينشاسا، تتمركز فرقة ضباط الاتصال العسكريين، في مقار حركات التمرد (بونيا وغبادوليت وغوما) وفي اللجان العسكرية المشتركة الإقليمية الأربعة (بونندي وكابالو وكابيندا وليسالا). وتتمركز فرقة المراقبين العسكريين كذلك في ستة مواقع (غيمينا وإيسيرو وكانانغا وكيندو وكيسنغاني ومبانداكا). ويتمركز ٢٤ من ضباط الاتصال في عواصم البلدان المجاورة (انظر الخريطة).

٤٨ - وواصلت البعثة تخطيط واستكشاف مواقع جديدة لمقار القطاعات اللازمة لتنفيذ خطة كامبالا لفض الاشتباك. وتم إنشاء المقر القطاعي المؤقت الأول وفيه عدد صغير من الضباط العسكريين والموظفين المدنيين في كيسنغاني. وبالإضافة إلى ذلك، تم القيام بدراسة استقصائية تقنية في كيسنغاني ومبانداكا لكي تتمركز كئائب الأمم المتحدة. وتم بالفعل إنشاء القواعد اللوجستية التابعة للبعثة لدعم انتشار المراقبين والقوات، وبدأت هذه القوات عملها في كينشاسا وغوما وبانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أمن أفراد البعثة

٤٩ - يتمثل أخطر ما يواجه أفراد البعثة في المواجهات البالغة الحدة بين الأطراف المتحاربة. وفي شمال كيفو، أبلغت جمهورية الكونغو الديمقراطية عن قيام انتراهموي بمجوم على مسافة كيلومتر واحد شمالي مطار أوغوما، حيث يوجد موقع

٥٤ - وفي المواقع الميدانية، واجه المراقبون العسكريون التابعون للبعثة بعض القيود التي فرضت على حريتهم في التنقل فرضها قادة محليون رفضوا ألا تكون هناك سيطرة غير مقيدة على المطارات.

خامسا - الشؤون الإنسانية

٥٥ - استمر تدهور الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، أشارت تقديرات مكتب منسق الشؤون الإنسانية إلى أن عدد المشردين بلغ حوالي المليونين لا يحصل على مساعدات إنسانية منهم سوى أقل من النصف. علاوة على ذلك، تفيد تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن عدد اللاجئين الكونغوليين في الكونغو بلغ ١٠٠.٠٠٠ لاجئ، ويمكن أن يكون ٢٠.٠٠٠ لاجئ قد فروا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وبسبب القتال وصعوبات أخرى، لم تتمكن المساعدات الإنسانية من الوصول إلى شريحة كبيرة من هؤلاء اللاجئين. واستجابة لطلب من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وافقت البعثة من حيث المبدأ على توفير السوقيات للجهود المبذولة لحصولهم على المساعدة وإيصالها إليهم.

٥٦ - وقد شهدت مقاطعة إكواتور، على مدى الأشهر الستة الماضية، عمليات نزوح كبيرة للسكان إما إلى البلدان المجاورة أو إلى مناطق في المقاطعة تعد أكثر أمانا. وقد بدأت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة مؤخرا مبادرة كبيرة في مقاطعة إكواتور لتوصيل الدعم الضروري العاجل لإنقاذ حياة ما يزيد على ٤٠٠.٠٠٠ شخص متأثرين بالحرب. بيد أن الوكالات المشاركة في هذه العملية تواجه حاليا مشاكل كبيرة في الحصول على تراخيص من الحكومة للعمل في جنوبي مقاطعة إكواتور.

أساسيا لأغراض إدارة أسطول الطائرات الكبير المطلوب للمرحلة الثانية من نشر البعثة. وعلى الرغم من ذلك، كان الموقف أكثر إيجابية، وخفّت القيود الأخرى بشكل ملحوظ، وبوجه خاص إلغاء الشرط بأن تهبط الطائرات في مطار محاييد عند رحلة العودة من المناطق التي يسيطر عليها المتمردون.

٥٢ - وعملا بقرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها ستأذن لقوات الأمم المتحدة بالانتشار في البلد، وضعت الأمم المتحدة قائمة بالتدابير العملية اللازمة لبدء المرحلة الثانية لنشر البعثة، وهي قائمة أحييت في ١١ أيلول/سبتمبر إلى وزير خارجية الكونغو (S/2000/88، الفقرة ٥١). وقد جرى، منذ ٣٠ أيلول/سبتمبر، عقد اجتماعات أسبوعية مشتركة بين البعثة والمفوضية العامة لشؤون البعثة، بغية تقييم امتثال الحكومة لأحكام اتفاق مركز القوات. وقد أسفرت هذه الاتصالات عن بعض النتائج الإيجابية، لا سيما فيما يتعلق بالتخليص الجمركي، والإعفاء من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والإذن بإنشاء شبكة للترددات والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتقديم تسهيلات في مطار كينشاسا والقيام ببعثات استطلاعية مشتركة بين البعثة والحكومة إلى مبانداكا وكانانغا كما أعلن الرئيس كابيلا أثناء مؤتمر القمة الثاني في مابوتو. ويتوقع إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بالإعفاء من رسوم الوقود المفروضة على "الرصيد الاستراتيجي" منه.

٥٣ - وحدث أيضا تحسن في مجال التعاون بفضل القرار الذي اتخذته حلفاء الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي بتعيين ممثل خاص في كينشاسا تشمل ولايته تعزيز العلاقات بين حلفاء الجماعة والبعثة فيما يتعلق بعملية السلام ونشر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٧ - ولا يزال عدد الأشخاص الذين هم بحاجة ماسة للأغذية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يقدر بـ ١٦ مليون شخص، أو ٣٣ في المائة تقريبا من سكان الكونغو. ولا تزال الأسباب الرئيسية لهذه الحالة الباعثة على القلق تتمثل في اجتثاث السكان الريفيين من الأماكن التي تتوافر فيها مصادرهم الغذائية التقليدية وعزلهم عنها، إلى جانب تدهور الحالة الاقتصادية. وتزداد الحالة سوءا في كينشاسا حيث يعيش ما يقدر بنحو ٧٠ في المائة من السكان البالغ عددهم سبعة ملايين نسمة على ما يقل عن دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم لتأمين الغذاء. ويُقدر العجز الغذائي في كينشاسا خلال السنة الجارية بمليون طن. وتتضافر عدة عوامل وراء هذه الأزمة التي تمر بها العاصمة، منها ازدياد عدد سكانها جراء الحرب، وتدهور الهياكل الأساسية للطرق، وعدم كفاية الإمدادات من الأغذية القادمة من مقاطعة إكواتور والمقاطعات الشرقية، وشحة الوقود وزيادة أسعار الصرف الرسمية للعمولات عن الحد المعقول.

٦٠ - وفي منطقة كيفوس، اضطرت بعض الوكالات إلى تعليق عملياتها الإنسانية نظرا لازدياد المخاطر الأمنية التي يتعرض لها الأفراد العاملون في المجالات الصحية، الأمر الذي أدى إلى زيادة تعرض المشردين والمقيمين للأخطار. وواصلت الجماعات المسلحة مهاجمة المدنيين، محدثة إصابات عديدة وجاعلة السفر في المنطقة خطيرا للغاية.

٦١ - وفي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت في جنيف الاجتماعات المشتركة فيما بين الوكالات والبلدان المانحة للنظر في استراتيجية الاستجابة الإنسانية التي ستعتمد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد دعا المانحون إلى تعزيز التنسيق، وأكدوا على توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية وتكثيفها، وكذلك الأمر بالنسبة للتعاون مع الهياكل المحلية. وفي الاجتماع الذي حضره ممثلي الخصاص، برزت ثلاثة مواضيع رئيسية وهي: ضرورة تخصيص مزيد من الموارد للمشاركة الإنسانية القائمة، وضرورة الوصول إلى مزيد من الناس باعتماد نهج أكثر مرونة في مجال الأنشطة الإنسانية بهدف إنقاذ مزيد من الأرواح، وضرورة زيادة قدرة الوكالات الإنسانية الدولية العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإدارة عمليات استجابة أكثر تطورا.

٦٢ - أطلق النداء الموحد لعام ٢٠٠١ لجمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، وطلب مبلغ ١٣٩,٥ مليون دولار لمواجهة الاحتياجات الإنسانية الشديدة لدى السكان المتأثرين بالحرب. ويسعى النداء إلى توفير الأمن الغذائي للأسر المعيشية والقيام بأنشطة على

٥٨ - واستمر أيضا تدهور الحالة الصحية في البلد حيث تقل نسبة الذين يحصلون على خدمات المرافق الطبية عن ٣٧ في المائة من السكان. وتشير التقديرات إلى أن نسبة الذين يحصلون على مياه شرب مأمونة تقل عن ٤٧ في المائة. وإلى جانب انتشار وباء الكوليرا والتهايب السحايا والدينزطاريا والملاريا، أفادت منظمة الصحة العالمية بظهور وعودة ظهور أمراض خطيرة مثل الحمى النزفية. وتعد النساء والأطفال من أكثر الفئات تعرضا لهذه الأزمة.

٥٩ - لقد أدت الحرب وسوء الأحوال المتعلقة بالمرافق الصحية بين المشردين من السكان، وعن سوء التغذية إلى وجود أرض خصبة لظهور وانتشار أمراض عديدة وأمراض معدية، منها أمراض منقولة عن طريق الاتصال الجنسي. فقد ظهرت هذا العام ٢٠٠٠ حالة إصابة جديدة بفيروس

٥٩ - لقد أدت الحرب وسوء الأحوال المتعلقة بالمرافق الصحية بين المشردين من السكان، وعن سوء التغذية إلى وجود أرض خصبة لظهور وانتشار أمراض عديدة وأمراض معدية، منها أمراض منقولة عن طريق الاتصال الجنسي. فقد ظهرت هذا العام ٢٠٠٠ حالة إصابة جديدة بفيروس

اللجنة السياسية اتفاقا يرمي إلى تحسين الحالة الإنسانية للسكان المعرضين للخطر، وتضمن الاتفاق الوصول إلى هؤلاء السكان.

سادسا - حقوق الإنسان

٦٥ - لا تزال حالة حقوق الإنسان في كامل مناطق إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل مصدر قلق بالغ. كما أن الحالة في المقاطعات الشرقية مثيرة للقلق بوجه خاص نظرا لعدم وجود هيكل حكومية في المناطق التي يسيطر عليها الثوار. وتستخدم الاعتقالات التعسفية وعمليات الاحتجاز غير المشروعة، والإبعاد القسري، وسوء المعاملة لمضايقة وترويع السكان وجماعات حقوق الإنسان والكنائس ورابطات المنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أجبرت الحالة الاقتصادية المتردية الجنود والعصابات والرجال والمسلحين إلى اللجوء إلى عمليات الابتزاز والنهب مما أدى إلى إشاعة جو يتسم بانعدام الأمن والخوف في أوساط الفئات الضعيفة.

٦٦ - وقد شهدت الأشهر الأخيرة زيادة في الصراعات حول الزعامة داخل الحركات الثورية، وتصاعدا في المنافسات العرقية، وازديادا للكراهية بين الجماعات الإثنية الكونغولية والتوتسي بوجه عام. وعرضت هذه التطورات السكان المدنيين إلى مخاطر أكثر من المخاطر التي وردت في التقارير السابقة، وحدثت أيضا زيادة ملحوظة في عدد بارونات الحرب الذين دأبوا، في المناطق النائية، على اتباع نمط يقوم على أساس التدمير المنتظم لمؤسسات المجتمع المدني والتلاعب بنظام الفصائل واستعداد الجماعات الإثنية على بعضها بعضا في المنطقة. ويتسم العنف بين أفراد قبليتي هيمبا وليندو المتخاصمتين في المنطقة الشمالية الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية ليشن الحروب وازدياد الإصابات بين المدنيين.

صعيد المجتمعات المحلية، والقيام كذلك بمبادرات على الصعيد الوطني، من قبيل إعلان أيام للتحصين وتأمين ممرات لنقل الأدوية والإمدادات الغذائية الأساسية.

٦٣ - وقامت بعثة مشتركة بين الوكالات تتألف من ممثلين أقدم لمكتب منسق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر لبحث الوسائل اللازمة لتحسين تنسيق عمليات الإغاثة الإنسانية في البلد. وقد عرض تقرير البعثة وتوصياتها على اللجنة التنفيذية المعنية بالمساعدة الإنسانية في ٤ كانون الأول/ديسمبر.

٦٤ - وقامت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإعداد وتقديم مقكرة ستعرض على مجلس الأمن وتتضمن اقتراحا بتعزيز المهمة الإنسانية للبعثة، وطلبا بتخصيص أموال للمشاريع لدعم سلسلة من المشاريع. وتمثل أبرز المشاريع في طلب ٢,٥ مليون دولار لدعم السوقيات الجوية بتوفير طائرات تابعة للبعثة للوكالات الإنسانية في الكونغو. ويمكن أن يأتي هذا الدعم في شكل نداء يوجهه مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء للإسهام في صندوق استئماني أنشئ لهذه المشاريع. وريثما تتوافر الأموال، يمكن أن تقدم البعثة مساهمة كبيرة لتخفيف حدة المعاناة الإنسانية في هذا البلد من خلال التمكين من استخدام الأموال والموارد الموجودة للبعثة، ولا سيما الطائرات الكثيرة التابعة للبعثة، بقدراتها الضخمة الناقصة الاستخدام، في دعم العمل الإنساني. ومن شأن ذلك أن يسهم أيضا في المهمة المركزية للبعثة لحفظ السلام، من خلال زيادة فهم وثقة سكان البلد وجميع الأطراف المعنية بالبعثة. وفي الاجتماع المعقود في لوساكا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت

على أساس أنها تقيم علاقات سرية مع الثوار. وتعرض موظفوها للمضايقات والاعتقالات. وهذه القيود التي تستهدف حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات تتناقى مع حقوق الإنسان الأساسية.

٧٠ - وأثناء الزيارة التي قامت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت مع الرئيس كاييلا. وحددت المفوضة السامية عددا من انتهاكات حقوق الإنسان التي ينبغي أن تقوم الحكومة بمعالجتها وفقا للقانون الكونغولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. والتمست الإفراج الفوري عن ٢٥٣ سجيناً سياسياً، أكثرهم من الصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، الذين لم يستفيدوا حتى الآن من قانون العفو العام. وطالبت بإلغاء المحكمة العسكرية وتعليق عقوبة الإعدام وعمليات الإعدام؛ وأثارت قضية عملية الاحتجاز الإداري وحظر التعذيب، وحقوق المتهمين واحترام حقوق الإنسان الأساسية حتى في أوقات الحرب، مع الإشارة إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها جمهورية الكونغو الديمقراطية واتفق لوساكا لوقف إطلاق النار.

٧١ - وفي حين أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تعهدت باحترام حقوق الإنسان واتخاذ الإجراءات التي حددها المفوضة السامية، لم يتخذ أي إجراء للإنفاذ لإنهاء هذه الانتهاكات وإقامة نظام للمساءلة وسيادة القانون. وتستخدم المحكمة العسكرية لمعاقبة الذين يشبه في تعاونهم مع الحركات الثورية. ففي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، حكمت المحكمة بالإعدام على مدير سابق لدائرة الأمن، هو نجانغو مفونغازام، بزعم أنه قام بنقل معلومات إلى الثوار. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قام رئيس المحكمة العسكرية باعتقال القائد السابق للقوات المسلحة الكونغولية بزعم أنه كان يخطط لإطاحة الحكومة. وتشير التقارير إلى اختفاء العديد

٦٧ - وتواصل ميليشيا ماي - ماي والجماعات المسلحة التي يغلب فيها الهوتو ارتكاب الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان. كما تقوم بمهاجمة القرى بصورة منتظمة وإجبار السكان على تسليم ممتلكاتهم وقتلهم ما لم يفعلوا ذلك. وفي هذا السياق، يلاحظ ارتفاع عدد حوادث قتل النساء والأطفال من الأصل الرواندي. وتفيد التقارير بأن الجماعات المسلحة من الهوتو تستخدم الاغتصاب باعتباره سلاحاً من أسلحة الحرب.

٦٨ - وفي الإقليم الخاضع لسيطرة الحكومة، وعلى الرغم من إعلان السلطات التزامها بوقف تطبيق عقوبة الإعدام وإنشاء دائرة استئناف تابعة للمحكمة العسكرية، تواصلت عمليات تنفيذ الإعدام وإن كان بمعدل منخفض. ليس هناك أيضاً ما يدل على أنه سيتم إصلاح نظام المحاكم العسكرية. وأنشئ هذا النظام للنظر في القضايا المتعلقة بإساءة استعمال ضباط الجيش والشرطة للسلطة، والسطو المسلح. بيد أنه يتواصل محاكمة المدنيين مثل الصحفيين والمعارضين السياسيين في هذه المحاكم على جرائم أخرى، وذلك انتهاكاً للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من استخدام عقوبات الإعدام فإن المدعى عليهم الذين يمثلون أمام المحاكم العسكرية لا يحق لهم الاستئناف ولا يمثلون تمثيلاً قانونياً في بعض الحالات.

٦٩ - ولا يزال حظر الأحزاب السياسية مستمراً حيث لا يسمح بالعمل إلا للأحزاب التي تم تسجيلها حديثاً مع الحكومة، وذلك مروراً باعتقال واحتجاز الأشخاص الذين ينتمون إلى أحزاب سياسية غير مسجلة. ورغم أن وزارة الإعلام أعلنت عن اعترافها بإدخال قانون تلغي بموجبه عقوبة السجن على الجرائم الصحفية، تفيد التقارير بأن الصحفيين والنشطاء في مجال حقوق الإنسان لا يزالون يتعرضون للهجمات والترهيب والسجن وقد تم تأميم محطة هامة للبث الإذاعي والتلفزيوني، هي راديو وتلفزيون كيبي - ماليبو،

البعثة واليونيسيف للدعوة، اتخذ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (حركة التحرير) مؤخرًا خطوات نحو إقامة وحدة لتنسيق عمليات تجريد الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج في المناطق الواقعة تحت سيطرته. ومن المقرر تنظيم إجراءات للدعوة موجهة إلى حركة تحرير الكونغو.

٧٥ - وتلقت البعثة تأكيدات بشأن عمليات إبعاد الأطفال الكونغوليين المجندين عبر الحدود إلى أوغندا بعد "تمرد" القوات على قيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (حركة التحرير) في آب/أغسطس. ووفقًا لقرار المجلس ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، هناك إدانة قوية لتجنيد الأطفال واختطافهم عبر الحدود.

٧٦ - وقد وقّع الرئيس كاييلا مرسوما في ٦ حزيران/يونيه أمر فيه بتسريح الفئات الضعيفة، بمن فيهم الجنود الأطفال، وإعادة إدماجهم في المجتمع. ورغم الاستجابة التي أبدتها المجتمع الدولي والرغبة التي أعربت عنها البلدان المانحة في المساعدة في تنفيذ المرسوم، لم يسجل أي تقدم كبير في هذا الشأن. إذ أن الحكومة لم تنشئ حتى الآن الوحدة الوطنية لتنسيق عمليات تجريد الفئات الضعيفة، بما في ذلك الجنود الأطفال، من الأسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها.

٧٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الخبيران التابعان للبعثة المعنيان بحماية الأطفال برحلتين ميدانيتين إلى يوكافو وكايالو وكندو وايسيرو وكاتانغا وبونيا لمقابلة جميع الشركاء في حماية الأطفال والحصول على معلومات مباشرة عن الأطفال المتأثرين بالصراع. وقد أتاحت هاتان الرحلتان فرصة لتدريب المراقبين العسكريين للبعثة فيما يتعلق بقضايا حماية الأطفال.

ثامنا - استغلال الموارد الطبيعية

٧٨ - طلب إليّ مجلس الأمن، في بيان رئيسه المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/20)، أن أنشئ فريق

من أفراد هذه الجماعة الإثنية في القوات المسلحة الكونغولية وأعضاء أحزاب المعارضة من منازلهم.

سابعاً - نواحي حماية الأطفال

٧٢ - لا تزال حالة الأطفال تشكل مصدر قلق خطير. كما أن حالة التعليم في المقاطعات الشرقية متدهورة حيث أن ما يتراوح ما بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من الأطفال في سن الدراسة لا يتوجهون إلى المدارس ومستهدفون للتجنيد القسري في القوات المسلحة أو الميليشيات التي تعمل في المنطقة. وتفيد أحدث التقارير بأن ما يتراوح من ١٥ إلى ٣٠ في المائة من المقاتلين حديثي التجنيد من الأطفال دون سن الثامنة عشرة مع وجود عدد كبير منهم دون سن الثانية عشرة.

٧٣ - وفي ١٥ أيار/مايو، أصدر التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية توجيهها أنشأ بموجبه لجنة مشتركة بين الإدارات معنية بتجريد الجنود الأطفال من الأسلحة وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وفي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بثت محطة الإذاعة والتلفزيون المحلية في غوما نداء من رئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية يدعو فيه الآباء إلى السماح لأطفالهم بأن يجندوا في القوات العسكرية للحركة. وكرر حاكم مقاطعة شمال كيفو ذلك النداء في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر وحث الأطفال على تسجيل أنفسهم من أجل "الدفاع المحلي". وفي أعقاب التقارير التي أفادت بتجنيد الأطفال من سن ١٣ إلى ١٧ في روتشورو في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اتصل ممثلي الخاص بقيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ولفت انتباهها إلى هذه الانتهاكات لاتفاقية حقوق الطفل.

٧٤ - وتقوم مكاتب البعثة واليونيسيف في كينشاسا وكمبالا بمتابعة هذه المسألة بصورة دقيقة واتصلت بالسلطات ذات الصلة. ونتيجة للجهود المشتركة التي بذلتها

التحسينات التي طرأت مؤخرا على موقف الحكومة إزاء انتشار البعثة تحظى بالترحيب. وتجدر الملاحظة أيضا بأن الضمانات الأمنية المقدمة من الأطراف وقت نشر ضباط الاتصال التابعين للأمم المتحدة جرت مراعاتها مع حدوث بعض الاستثناءات مثل تلك التي وقعت في كيسنغاني في حزيران/يونيه الماضي. وأمکن أيضا الاستمرار في تزويد ضباط الاتصال والمراقبين العسكريين بالإمدادات في الميدان رغم القيود الصارمة المفروضة على حرية حركة البعثة.

٨٢ - وفي ضوء ما سبق، والخبرة المكتسبة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، عندما تم نشر البعثة لأول مرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قامت الأمانة العامة بإعداد خطط لرصد الإجراءات التي تتخذها الأطراف والتحقق منها امتثالا لخطّة كمبالا لفض الاشتباك الموقعة في ٨ نيسان/أبريل، بما في ذلك الترتيبات المحلية لوقف إطلاق النار وحركات فض الاشتباك، من خلال استخدام مراقبين عسكريين غير مسلحين.

٨٣ - وسوف يستلزم نشر المراقبين العسكريين فقط الاحتفاظ بمقر لقوة البعثة في كينشاسا ومقر اللجنة العسكرية المشتركة في لوساكا، مع وجود أفرقة الاتصال العسكرية في العواصم الإقليمية، وستظل مقار الأطراف العسكرية على ما هي عليه الآن (انظر المرفق والخريطة). وبالإضافة إلى ذلك، سيلزم نشر ٥٠٠ من المراقبين العسكريين في الأفرقة الثابتة والمتنقلة لمراقبة الإجراءات التي تتخذها الأطراف وفقا لخطّة فض الاشتباك، والتحقق منها. وستقوم القوات المسلحة التابعة للأطراف بتوفير الأمن. ويتطلب هذا الخيار تقديم دعم متخصص محدود، بما في ذلك الوحدات الطبية والجوية وربما النهرية. وستقوم قواعد السوقيات التي أنشأتها البعثة في كينشاسا وبانغي وغوما خلال الأشهر القليلة الماضية، لعدم وجود وحدات مشكلة، بتقديم الدعم الضروري لأفرقة المراقبين.

خبراء معني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبناء على ذلك، قمت بتعيين أربعة أعضاء لهذا الفريق برئاسة سافياتو با - نداو، الوزيرة السابقة للطاقة في كوت ديفوار. ويقع مقر الفريق في نيروبي منذ منتصف أيلول/سبتمبر وأجرى الفريق مشاورات مكثفة مع الأطراف وقام بزيارات داخل المنطقة.

تاسعا - الجوانب المالية

٧٩ - قامت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٠/٥٤ ألف المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بتحويل تقسيم مبلغ قدره ٢٠٠ مليون دولار لتغطية الاحتياجات الفورية للبعثة ولتمكينها من بدء التحضيرات السوقية لنشر الأفراد العسكريين المشكلين على مراحل. وفي قرارها اللاحق ٢٦٠/٥٤ بء المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أذنت لي الجمعية العامة آخذة في اعتبارها مبلغ الـ ٥٨,٧ مليون دولار المخصص لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بأن أستخدم خلال الفترة التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، مبلغ الـ ١٤١,٣ مليون دولار، الذي يشكل رصيد الالتزام المأذون به للبعثة في القرار ٢٦٠/٥٤ ألف.

٨٠ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للصندوق الخاص للبعثة ٩٠ مليون دولار. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٢٠٧٥٠٠٠ دولار.

عاشرا - الخطوات التالية

٨١ - وتشكل الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مابوتو في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر خطوة إلى الأمام، كما أن

٨٧ - وطراً بعض التحسن على الأحوال المحيطة بكيسنغاني، وإنني أرحب بعودة الهدوء إليها بعد نشوب أعمال القتال في حزيران/يونيه. إلا أن قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، الذي يطالب فيه المجلس بانسحاب القوات الأوغندية والرواندية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية دون مزيد من الإبطاء، طبقاً للجدول الزمني الوارد في اتفاق لوساكا وفي خطة كمبالا لفض الاشتباك المؤرخة ٨ نيسان/أبريل لم ينفذ بعد بالكامل. وفي القرار نفسه، يتصرف المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويطلب طلبات أخرى من الأطراف، تشمل التعاون في انتشار بعثة الأمم المتحدة والمشاركة الكاملة في عملية الحوار الوطني. وهذه الطلبات أيضاً لم تلب بعد.

٨٨ - وبالنظر إلى الحالة الموجزة أعلاه، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وفي غضون تلك الفترة، ينبغي للبعثة أن تقوم، كخطوة أولى، بتوزيع مراقبين عسكريين إضافيين ومعهم ما يلزم من وحدات طبية وجوية وهربية ووحدات الدعم السوقي من أجل رصد تنفيذ الأطراف لخطة وقف إطلاق النار وخطة فض الاشتباك اللتين اعتمدتا في مابوتو ولوساكا والتحقق منه. ويمكن أن يتم انتشار من هذا النوع في إطار الولاية الحالية التي وافق عليها المجلس في قراره ١٢٩١ (٢٠٠٠) علاوة على الولاية الوارد وصف لها في الفقرة ٨٤ أعلاه.

٨٩ - وسأكون مستعداً أيضاً من حيث المبدأ وفي وقت لاحق، وبتوجيه من مجلس الأمن، لأن أوصي بنشر وحدات من المشاة لدعم المراقبين العسكريين إذا اقتضت الظروف ذلك النشر وسمحت به. وفي الوقت المناسب، سأقوم وفقاً لذلك بتقديم مفهوم مستكمل للعمليات إلى المجلس، آخذاً في الاعتبار التطورات على أرض الواقع والطابع المحدد للمهام التي ستمكن القوات من أدائها بصورة واقعية. وقد طلبت

٨٤ - وتمثل أهداف أفرقة المراقبين العسكريين في: (أ) رصد تنفيذ الأطراف لخطة كمبالا لفض الاشتباك الموقعة في ٨ نيسان/أبريل، بما في ذلك فض الاشتباك بين القوات على مستوى الألوية، وإعادة نشرها وسحبها في نهاية المطاف من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتحقق من ذلك؛ (ب) رصد العمليات المستمرة لتجريد كيسنغاني من الأسلحة؛ (ج) التحقيق في الادعاءات الخاصة بحدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار والتحقق من ذلك؛ (د) إقامة اتصالات فعالة مع الأطراف؛ (هـ) مساعدة الأطراف في أنشطتها المتصلة باللجنة العسكرية المشتركة؛ (و) كفالة تقديم المعلومات الضرورية إلي وإلى مجلس الأمن، من خلال البعثة.

حادي عشر - الملاحظات والتوصيات

٨٥ - شهد الشهران الماضيان نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنني أرحب بالمبادرات الشخصية التي قام بها رؤساء الدول في المنظمة، وأثنى على تفانيهم ومثابرتهم في بذل الجهود من أجل إعادة عملية السلام إلى مسارها. كما أثنى أشيد بالدور الذي ظلت تقوم به منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الشأن.

٨٦ - ورغم الامتثال إلى حد كبير لاتفاق وقف إطلاق النار في معظم أجزاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد نشب قتال في مقاطعتي اكواتور وكاتنغا. ولم يؤد هذا القتال إلى تعقيد الجهود الجارية لإحلال السلام وتعريضها للخطر فحسب بل أيضاً إلى التهديد بالامتداد إلى الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى في الشمال وزامبيا في الجنوب نظراً لوقوع المعارك في المناطق الحدودية. وفي الوقت نفسه، ظلت الأحوال الشديدة التقلب السائدة في كيفوس والتي اتصفت بشن هجوم متواتر وعنيف من جانب المجموعات المسلحة غير الموقعة على الاتفاق تشكل مصدر قلق خطير.

من الأمانة العامة أن تواصل الاتصال الوثيق مع الدول التي يمكن أن تسهم بقوات للتحقق من استعدادها المستمر لتوفير ما يلزم من أفراد ووحدات متخصصة.

٩٠ - إلا أنه من الواضح، في الوقت نفسه، أنه يتعين التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الرئيسية التي لم يتم حلها حتى الآن. وأرى أن أفضل وسيلة للقيام بذلك تتمثل في البناء على المبادرات الدبلوماسية القيمة التي أُتخذت في الأسابيع الأخيرة، وتوفير إطار وحافز لمتابعتها. ولذلك، فإنني أنظر الآن في نوع الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة للمساعدة في تحقيق ذلك الطلب.

٩١ - وسيكون الهدف من هذا المؤتمر هو التركيز على المسائل الأساسية التي تشكل لب الصراع والتي يتعين حلها بشكل مُرضٍ. وهي تشمل انسحاب القوات الأجنبية، ونزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريحها؛ وتأمين الحدود المشتركة بين رواندا وأوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وعودة اللاجئين بأمان؛ وإجراء حوار بين الأطراف الكونغولية؛ وإعادة بناء الاقتصاد والتعاون الإقليميين.

٩٢ - وقد يكون من الضروري النظر في إمكانية إنشاء آلية دائمة لاتخاذ ترتيبات حقيقية وعملية لبلوغ هذه الأهداف، ولضمان أن تكون التدابير قيد البحث عملية ويحتمل أن تحظى بدعم مجلس الأمن، سيكون من الضروري على الأمم المتحدة أن تدعم هذه الآلية وتشارك فيها.

٩٣ - وأخيرا أود أن أعرب عن تقديري العميق لمثلي الخاص، ولقائد القوة، ولجميع أفراد البعثة العسكريين والمدنيين لما يبذلونه من جهود متواصلة في ظل ظروف كثيرة ما تكون بالغة الصعوبة من أجل العمل على إعادة السلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: المساهمات حتى
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الاجموع	
٤		٤	الاتحاد الروسي
٢		٢	الأردن
٨	٨	١٦	أوروغواي
٤		٤	أوكرانيا
١٣	٩	٢٢	باكستان
	١	١	بلجيكا
٦	٨	١٤	بنغلاديش
٥	٣	٨	بنن
٢		٢	بوركينافاسو
١		١	بولندا
١		١	بوليفيا
٣		٣	بيرو
٦		٦	تونس
٩		٩	الجزائر
٣		٣	الجمهورية العربية الليبية
٣		٣	الجمهورية التشيكية
٥	١	٦	جمهورية تنزانيا المتحدة
١		١	جنوب أفريقيا
١	١	٢	الدانمرك
٧	١	٨	رومانيا
٨		٨	زامبيا
١٢	١٧	٢٩	السنغال
	١	١	سويسرا
٨		٨	غانا
١	٢	٣	فرنسا
	٢	٢	كندا
	٤	٤	كينيا
٣		٣	مالي
٢	٧	٩	ماليزيا
٩		٩	مصر
	٤	٤	المغرب

المجموع	ضباط الأركان	المراقبون العسكريون	
			المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
٤	٤		
٨		٨	نيبال
٣	١	٢	النيجر
٦		٦	نيجيريا
٧	٢	٥	الهند
٢٢٤	٧٦	١٤٨	المجموع

MONUC

Positioning as of December 2000

- HQ** MONUC Headquarters
- MO** Military Liaison Office and number of Liaison Officers
- MLO** MLO
- International boundary
- - - District boundary
- National capital
- District capital
- Town, village
- Main road
- Secondary road
- Railroad
- ✈ Airport

